طلاب يسجلون ملاحظات تذكيرية في حجرة دراسة في مقاطعة أودومكساي، لاوس.

تحديد أهداف كبيرة

تشارلز كيني

أهداف التنمية الجديدة يمكن أن تحفز التقدم نحو تحسين نوعية الحياة في جميع أنحاء العالم

عام ٢٠١٥ هو عام مشهود بالنسبة للتنمية العالمية. فهو يوافق الموعد النهائي للأهداف الإنمائية للألفية التي تمثل أهدافا طموحة للتقدم العالمي وضعها قادة العالم في الأمم المتحدة في نهاية القرن العشرين. وبينما قد يكون ذلك مفاجأة للأشخاص الموجودين في اليابان أو أوروبا أو أمريكا الشمالية، فربما تكون السنوات الخمس عشرة الماضية هي الفترة التي أحرز فيها أكبر تقدم في جودة حياة الجنس البشري. وعلى وجه الخصوص، تشير البيانات المتاحة إلى أننا شهدنا أسرع معدلات لتراجع وفيات الأطفال والفقر المطلق على الصعيد العالمي في التاريخ المسجل. ونتيجة لذلك، تجاوزنا بكثير الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية لخفض عدد سكان العالم الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي إلى النصف.

وعام ٢٠١٥ هو أيضاً تاريخ بدء تحقيق أهداف التنمية المستدامة المقرر أن يتم الاتفاق عليها في الأمم المتحدة في خريف هذا العام. وتجسد هذه الأهداف رؤية للتقدم المطلوب إحرازه حتى عام ٢٠٣٠ في مجالات تشمل الفقر والصحة والتعليم والأمن والبيئة والحوكمة والمساواة بين الجنسين ومجالات أكثر من ذلك بكثير. وسوف يُعقد مؤتمر في أديس أبابا في يوليو القادم في إطار المساعي لتمويل تلك الخطة الجديدة. وأخيرا، وفي اجتماع لمؤتمر الأمم المتحدة بشأن تغير المناخ، يعقد في باريس في ديسمبر القادم، ستتعهد البلدان بخفض انبعاثات غازات الدفيئة، على أمل اختطاط مسار لنا بعيدا عن كارثة الاحترار العالمي.

ويمكن أن تكون السنوات الخمس عشرة القادمة تحويلية بنفس القدر الذي كانت عليه السنوات الخمس عشرة الماضية. وتعكس مشاريع أهداف التنمية المستدامة تطلعا عالميا إلى إحراز تقدم بوتيرة أسرع. وسيتطلب ذلك جهدا غير مسبوق سواء داخل البلدان أو عبر حدودها. وقد نظم مؤتمر تمويل التنمية في أديس أبابا لوضع تصورات عن ماهية ذلك الجهد — ومن المؤكد أن أعمال المؤتمر قد أعدت بالفعل. وثمة أهمية حيوية لمؤتمر باريس في ضمان أن يكون التقدم الإنساني قابلا للاستمرار بيئيا. ولكن ربما يكون الشرط الأهم لتحقيق النجاح هذا العام هو تزايد اعتراف الاقتصادات المتقدمة بأن التنمية القابلة للاستمرار تصب في مصلحتها هي ذاتها: فالاقتصادات والصحة والرفاه في العالم متشابكة بما يكفي لكي يكون الفشل في أديس أبابا أو باريس مأساة لها بقدر ما يكون مأساة للعالم النامي.

أهداف الألفية الجديدة

انبثقت الأهداف الإنمائية للألفية عن إعلان الألفية، وهو بيان لقادة العالم المجتمعين في الأمم المتحدة في عام ٢٠٠٠. وكانت الوثيقة مفعمة بالتطلعات من أجل إحلال سلام عادل ودائم، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، وإيلاء الاهتمام للطبيعة. ولكنها تضمنت أيضاً أهدافا محددة مستمدة من عقد من مؤتمرات الأمم المتحدة: تخفيض نسبة الأشخاص الذين يعيشون على أقل من دولار واحد يوميا إلى النصف (زادت لاحقا إلى ١,٢٥ دولار أمريكي حسب قيمة الدولار في عام ٢٠٠٥)؛ وتمكين الأطفال في كل مكان من إتمام مرحلة التعليم الابتدائي وتحقيق المساواة بين الجنسين في الالتحاق بالمدارس؛ وتخفيض معدل وفيات الأمهات بمقدار ثلاثة أرباع وتقليل وفيات الأطفال دون الخامسة بمقدار الثلثين؛ ووقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وبدء انحساره، ومكافحة وباء الملاريا وغيرها من الأمراض الرئيسية. وشكلت هذه الأهداف أساس الأهداف الستة للألفية، إلى جانب هدف يتعلق بالاستمرارية البيئية وآخر بشأن إقامة شراكة عالمية من أجل التنمية.

وقد تحقق تقدم هائل ومشجع في التنمية على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، بما في ذلك في المجالات التي سُلط الضوء عليها في الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى عدد من التدابير، كان معدل التحسن غير مسبوق تاريخيا. ففي الفترة من عام ١٩٩٩ إلى عام ٢٠١١ وحدها، انخفضت نسبة السكان في العالم النامي الذي يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا من ٣٤٪ إلى ١٧٪ — أي بمقدار النصف في ١٢ عاما فقط. وكان أداء النمو المتميز للصين جزءا كبيرا من هذا الإنجاز (فقد انخفضت نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من ١,٢٥ دولار أمريكي من ٤٥١ مليون شخص إلى ٨٤ مليون شخص في ذلك البلد)، وإن لم يكن ذلك هو السبب الوحيد.

وعلى مدى نفس الفترة، انخفض معدل الفقر المدقع في البلدان النامية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء من ٥٩٪ إلى ٤٧٪ من مجموع السكان. وعلى مدى نفس هذه السنوات الاثنتي عشرة، زاد صافي القيد في المدارس الابتدائية في منطقة إفريقيا جنوب

هناك إمكانية كبيرة لمواصلة التقدم على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة

الصحراء من ٥٨٪ إلى ٧٧٪. ويعنى ذلك أن خمس الأطفال في سن المدرسة الذين لم يكونوا سيلتحقون بالمدارس في مستويات القيد في عام ٢٠٠٠ التحقوا بالمدارس بعد أكثر قليلا من عقد من الزمان. وفي عام ٢٠١١، بلغت نسبة قيد الفتيات في التعليم الابتدائي ٧٤٪، بما دل على تقارب نسبة الذكور والإناث في إمكانية الحصول على التعليم على مدى تلك الفترة.

ولعل الخبر الأفضل هو التراجع الهائل في عدد الآباء الذي يواجهون آلام دفن طفلهم. فتشير آخر بيانات البنك الدولي إلى أنه في الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، انخفضت نسبة الأطفال المولودين في بلدان نامية الذين توفوا قبل بلوغهم سن الخامسة من ٨,٤٪ إلى ٥,٠٪. وفي منطقة إفريقيا جنوب الصحراء، تراجعت النسبة من ١٥,٦٪ إلى ٩,٢٪ — بأكثر من ٤٠٪ في ١٣ عاما فقط. وفي السنغال، التي شهدت تحسنا سريعا للغاية في صحة الطفل، كان هناك احتمال أكبر من ٥٠:٥٠ بأن المرأة التي أنجبت عدد الأطفال المتوسط في عام ٢٠٠٠ ستفقد واحدا منهم على الأقل قبل أن يبلغ الخامسة (٥٦٪). وبحلول عام ٢٠١٢ تغير هذا الاحتمال إلى واحد في أربعة (٢٦٪). ولا تزال هذه النسبة مفرطة في الارتفاع، إلا أن التقدم كان سريعا بصورة تفوق العقل.

ويعود الفضل الأكبر في هذه التحسينات إلى الأشخاص والحكومات في البلدان النامية. فالعمل الدؤوب الذي يقوم به الرجال والنساء في المزارع وفي الشركات هو الذي يدعم الاستهلاك الذي تقوم به أسرهم. والتضحيات التي يبذلها الآباء هي التي تخرج الأطفال من سوق العمل وتدخلهم المدارس وتكفل نومهم في أسرة مغطاة بناموسيات وحصولهم على جرعات التطعيم اللازمة. وحكومات العالم النامي هي التي توفر الأموال والسلع العامة اللازمة لضمان أن يكون للعمل والتعليم مردود يتمثل في حياة أفضل. وقد عملت البلدان النامية بجد على تحقيق ذلك النوع من الاستقرار الاقتصادي الكلي الذي يقوم عليه النمو. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٥، قفزت الإيرادات الحكومية السنوية في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية من نحو ٣,٢ تريليون دولار أمريكي إلى ٩,٣ تريليون دولار أمريكي، وفقا للأرقام الواردة في قاعدة بيانات تقرير آفاق الاقتصاد العالمي الصادر عن صندوق النقد الدولي. وتشكل هذه الإيرادات الدعامة الأساسية لخدمات الصحة والتعليم، وخطوط الطرق والكهرباء، والنظم القانونية التي تسمح بتدفق التجارة وتحسين حياة الأشخاص.

فتيات في حجرة دراسة في غانا.

غير أن التعاون والتبادل العالميين — أي تدفقات السلع والخدمات والأشخاص والمعارف والأفكار — أسهما بدور هائل أيضاً. ولو نظرنا إلى التقدم الذي أحرزته الصين في مكافحة الفقر لوجدنا أن الشركات الصينية التي يدعمها مستثمرون أجانب والتي تصدر منتجاتها لجميع بلدان العالم تشكل جزءا كبيرا من النمو الاقتصادي لذلك البلد. وتشير بيانات وزارة التجارة الصينية إلى أن الشركات التي يستثمر فيها أجانب مثلت أكثر من نصف الصادرات والواردات الصينية وشكلت ٣٠٪ من الناتج الصناعي الصيني. وفي الفترة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١٣، مثلت الصادرت ٣٠٪ من إجمالي الناتج المحلي للصين في المتوسط، وأسهم انضمام البلد إلى منظمة التجارة العالمية في عام ٢٠٠١ في الحفاظ على حيوية قطاع الصادرات في الصين. وبدون التجارة والاستثمار الدوليين لم يكن ليحدث ببساطة أسرع تراجع على الإطلاق في معدلات الفقر المطلق على مستوى العالم.

أو انظر إلى أهمية تدفقات المهاجرين بالنسبة لآفاق التنمية. فقد أرسل المهاجرون مبالغ ضخمة من المال إلى أوطانهم. وعلى سبيل المثال، تمثل تحويلاتهم ٩٪ من إجمالي الناتج المحلي لبنغلاديش و١٠٪ من إجمالي الناتج المحلي في غواتيمالا و٢٣٪ من إجمالي الناتج المحلي في ليسوثو. ولا يقل أهمية عن ذلك أن تدفقات المهاجرين تيسر تدفق الاستثمار والتجارة والأفكار (راجع مقال "رحلة عمل طويلة" في عدد مارس ٢٠١٥ من مجلة التمويل والتنمية). وفي عام ٢٠٠٠، كان ثلث العمال من ذوي المهارات العالية في وادي السيليكون في كاليفورنيا بالكامل مولودين خارج الولايات المتحدة، وكان الوافدون الهنود مسؤولين عن تأسيس ١٣٪ من المشاريع الجديدة في المنطقة. لكنهم حافظوا أيضاً على الصلات مع المبتكرين وأصحاب المشاريع في وطنهم الأصلي، وكانت تلك الصلات أساسية في بناء صناعة لتكنولوجيا المعلومات وتجهيز الأعمال في الهند تبلغ قيمتها الآن ١٤٦ مليار دولار أمريكي ويعمل بها ٣,٥ مليون شخص، وتصدر أكثر من ثلثي ناتجها.

وعندما يتعلق الأمر بالمكاسب في مجال الصحة، فقد كان للمساعدة الإنمائية الرسمية دور كبير. فنحو نصف الأسر المعيشية في منطقة إفريقيا جنوب الصحراء أصبح يمتلك ناموسية للفراش، وزادت نسبة السكان الذين ينامون تحت ناموسيات من ٢٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣٣٪ في عام ٢٠١١. وكانت المعونة هي مصدر التمويل للغالبية، وأسهمت هذه الناموسيات بدور مهم في تراجع وفيات الملاريا في إفريقيا بنسبة تقدر بالثلث منذ عام ٢٠٠٠. وأتيح الجزء الأكبر من تمويل اللقاحات في البلدان منخفضة الدخل من خلال المعونة أيضاً، وهبطت نسبة الوفيات المتصلة بالأمراض التي يمكن الوقاية منها باللقاحات بصورة كبيرة منذ عام ٢٠٠٠، إذ تراجعت الوفيات الناجمة عن الحصبة من ٥٤٢ ألف حالة إلى ١٥٨ ألف حالة بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠١١.

ما هو الدور الذي اضطلعت به الأهداف الإنمائية للألفية في السنوات الخمس عشرة الماضية من التقدم والتعاون الدولي الذي ساندها؟ كان إعلان الألفية والأهداف تطلعيين ولكنهما لم يكونا بأي حال ملزمين قانونا، إلا أنهما ساعدا في توفير إطار للحوار من أجل التنمية، لا سيما فيما يتعلق بالمعونة. ففي الفترة بين عامي ٢٠٠١ و٢٠١٠، زادت المعونة كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي للبلدان المانحة بصورة كبيرة من ٠,٢١ إلى ٠,٣٢٪. وذهب قدر أكبر من تلك المعونة إلى إفريقيا والقطاعات الاجتماعية — وهما بؤرتان من بؤر تركيز الأهداف. غير أن البحث الذي قمت به مع زميلتي سارة ديكسترا من مركز التنمية العالمية يشير إلى أن هناك حلقة ضعيفة بين تدفقات المعونة الكلية وسرعة التحسن في مؤشرات الصحة والتعليم وغيرها من مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية. وفي حين كان التوسع سريعا بوجه خاص على مدى السنوات الخمس عشرة الماضية، فمن الصعب أن نرصد تسارع تلك المعدلات منذ عام ٢٠٠٠ على وجه الخصوص، وفقا لتحليل اضطلع به هاوراد فريدمان من جامعة كولومبيا.

وربما كان للمعونة تأثير طفيف على التقدم الأسرع بصورة هامشية الذي أحرز في جميع مؤشرات الأهداف الإنمائية للألفية منذ مطلع القرن الحادي والعشرين. وقد يبدو ذلك مجرد إنجاز محدود، ولكن على الصعيد العالمي، يمكن أن يعني ذلك التغير إنقاذ أرواح ملايين الأشخاص أو تحسين حياتهم. ويكفي ذلك سببا لجعل عملية وضع الأهداف جديرة بالمحاولة مرة أخرى.

تقدم قابل للاستمرار؟

هناك إمكانية كبيرة لمواصلة التقدم على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة. وهناك مخاطر بالطبع؛ ويشير لورانس سومرز ولانت بريتشيت من جامعة هارفارد في بحث قاما به مؤخرا إلى أن "النمو الذي يكون سريعا على غير العادة نادرا ما يستمر،" وهو ما يشير إلى أن الأداء القوي الذي سجلته مؤخرا البلدان والمناطق، بما في ذلك الصين والهند وإفريقيا جنوب الصحراء، قد لا يستمر. ولو صح ذلك، فإن النمو المحرز في مكافحة فقر الدخل سيتباطأ بصورة هائلة. ويشير داني رودريك، من معهد الدراسات المتقدمة، إلى أن قطاع الصناعات التحويلية، الذي يشكل جزءا حيويا من النمو في بلدان "المعجزة" لشرق آسيا، لم يعد هو مصدر توظيف العمالة والناتج كما كان سابقا — وهو ما يضعف آلية رئيسية لتقارب الدخل. ناهيك عن التحديات التي يفرضها تغير المناخ على الإنتاج الزراعي والبنية التحتية للأراضي الساحلية والتحديات التي تفرضها أمراض مثل أنفلونزا الخنازير على الصحة العالمية والتجارة.

ومن ناحية أخرى، سجلت البلدان النامية معدلات نمو سريعة للغاية على مدى العقد الماضي على الرغم من تراجع حصتها في الصناعات التحويلية. وأسهمت القطاعات الجديدة بدور مهم في ذلك النمو، وخصوصا الاتصالات السلكية واللاسلكية عن طريق الأجهزة المحمولة. وتدخل حاليا معظم البلدان النامية حقبة أهداف التنمية المستدامة بوضع مالي أقوى بكثير من وضعها المالي في بداية الأهداف الإنمائية للألفية. وعلى نطاق البلدان النامية ككل، انخفضت خدمة الدين، كنسبة مئوية من إجمالي الناتج المحلي، من ٥,٩٪ في عام ٢٠٠٠ إلى ٣,١٪ في عام ٢٠١٣، على سبيل المثال. وكان التضخم في البلدان النامية في عام ٢٠١٣، البالغ ٤,٣٪ في المتوسط، تحت السيطرة من جانب، وأدنى من معدله في عام ٢٠٠٠

من جانب آخر، مما يشير إلى تحسن ملموس في الوضع الاقتصادي الكلي. وإذا كان النمو قويا بصورة استثنائية في جميع بلدان العالم النامي، وكانت تنبؤات صندوق النقد الدولي المتفائلة صحيحة بالنسبة لجميع البلدان في الأجل القصير لجميع السنوات الخمس عشرة القادمة، فمن الممكن أن يؤدي النمو إلى رفع جميع سكان العالم إلا نسبة قليلة فوق خط الفقر المطلق البالغ ١,٢٥ دولار أمريكي يوميا. وإذا نظرنا إلى وضع الصحة، فسنجد أن لجنة لانسيت المعنية بالتحقيق في الأوضاع الصحية التي أنشئت مؤخرا ترى أن توجيه النفقات الصحية إلى المستحقين يمكن أن يخفض معدلات وفيات الأطفال دون الخامسة إلى أقل من ١,٦٪ على مستوى العالم بحلول عام ٢٠٣٥ (من المتوسط الحالي البالغ ٧,٦٪ في البلدان منخفضة الدخل).

أهداف طموحة

وحتى هذه التنبؤات المتفائلة ثبت أنها لا تكفي لفريق الأمم المتحدة العامل المفتوح باب العضوية، الذي صاغ أهداف التنمية المستدامة. ودعا الفريق إلى إحراز تقدم شامل وغير مسبوق في طائفة واسعة من مجالات التنمية. وتغطي أهداف التنمية المستدامة المقترحة البالغ عددها ١٧ هدفا، وأهدافها الكمية البالغ عددها ١٦٩ هدفا، كل شيء من السياحة غير الضارة بالطبيعة إلى العنف ضد الأطفال، ومن إدارة النفايات والصيد الحرفي إلى انعدام المساواة بين الجنسين، وتوظيف العمالة، وإتاحة شبكة الإنترنت. وبحلول عام ٢٠٣٠، تدعونا مشاريع الأهداف إلى القضاء على الفقر المدقع وسوء التغذية؛ والتوظيف الكامل للعمالة؛ وتوفير الخدمات الصحية للجميع؛ والقضاء على أمراض الإيدز والسل والملاريا؛ وإتاحة التعليم الثانوي للجميع؛ وضمان حصول الجميع على المياه والصرف الصحي والطاقة الحديثة والاتصالات — وأكثر من ذلك بكثير. وهي تدعو أيضا إلى أن يكون كل ذلك التقدم قابلا للاستمرار بيئيا.

وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى تركيز الحوار من أجل التنمية، فمن الصعب معرفة ما هو مستبعد من ذلك التركيز، عدا الحقوق المدنية والسياسية. وليس من الواضح كيف سيؤدي جدول الأعمال هذا المعني بوضع الأهداف، بنطاقه الواسع جدا وطموحه البالغ، إلى دفع التقدم الفعلي نحو التنمية.

ولكي يتسنى للعالم الاقتراب حتى من بلوغ الأهداف الموضوعة لعام ٢٠٣٠، فلا بد أن يبذل جهدا محليا غير مسبوق يدعمه تعاون عالمي غير مسبوق بالمثل فيما يتعلق بطائفة التدفقات العابرة للحدود — والتي لا تقتصر على المعونة (أو تتمثل فيها حتى بالدرجة

وإذا كانت أهداف التنمية المستدامة تهدف إلى تركيز الحوار من أجل التنمية، فمن الصعب معرفة ما هو مستبعد من ذلك التركيز

الأولى)، وإنما أيضا التجارة والتمويل والهجرة والتكنولوجيا. وذلك ما يجعل مؤتمر تمويل التنمية المقرر عقده في يوليو لحظة فارقة. وقد أرادت البلدان النامية أن يعقد هذا المؤتمر قبل الاتفاق على أهداف التنمية المستدامة، وتحديدا للتأكيد على أن تلك المجموعة الطموحة من أهداف التنمية لا يمكن أن تتحقق إلا في سياق إقامة شراكة عالمية قوية.

والخبر السار هو أن المشروع الأولي لإعلان المؤتمر، الذي أعد في مارس ٢٠١٥، يتسم باتساع النطاق والطموح. ويدعو الإعلان إلى إتاحة حزمة عالمية من الخدمات للجميع، تغطي البنية التحتية الاجتماعية والمادية. وهو يسلط الضوء على أهمية زيادة القدرات

طلاب إحدى المدارس الابتدائية يغسلون أيديهم، مقاطعة أودومكساي، لاوس.

طلاب من المستفيدين من برنامج PROMER لتحسين التعليم في المناطق الريفية الأرجنتينية.

المحلية للبلدان النامية على تحقيق التنمية — وخصوصا بالوصول بنسبة الإيرادات إلى إجمالي الناتج المحلي إلى ٢٠٪. وهو يدعو أيضا إلى الالتزام بالإصلاحات والسياسات من أجل تحسين التعاون الضريبي، وزيادة التدفقات المالية من المؤسسات متعددة الأطراف، ودعم استثمارات القطاع الخاص، وزيادة المعونة وتحسينها، وتحسين إتاحة الأسواق أمام صادرات البلدان منخفضة الدخل، وتحسين تقاسم التكنولوجيا.

ولكن ينبغي أن يتضمن الإعلان عددا أكبر من الأهداف الكمية المحددة، على النحو التالي: هدف كمي لزيادة التدفقات المالية بأسعار الفائدة السوقية من الحكومات المانحة والمؤسسات المتعددة الأطراف كالبنك الدولي والبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية لدعم تعميم البنية التحتية؛ والتزام من المانحين بتمويل تكاليف الحزمة العالمية للخدمات الاجتماعية وخدمات البنية التحتية الأساسية التي لا يمكن أن تغطيها بصورة معقولة الموارد المحلية؛ وزيادة المعلومات عن الشفافية (بما في ذلك نشر تفاصيل الميزانيات وعقود الحكومات وسجل عام للملكية النهائية للشركات)؛ وتعزيز الالتزام بالهجرة والتكنولوجيا باعتبارهما أداتين من أدوات التنمية.

في صالح الجميع

يعتمد التوصل إلى اتفاق قوي في أديس أبابا وإحراز تقدم صوب تحقيق أهداف التنمية المستدامة على مدى فهم الاقتصادات المتقدمة بأن المسألة ليست إيثارا وإنما مصلحة ذاتية مجردة. ففي عام ٢٠٠٢، عندما شاركت البلدان الغنية في مؤتمر مونتيري وناقشت التعاون العالمي لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، ربما تكون هذه البلدان قد طرحت السؤال "ما الذي يمكننا أن نفعله من أجلهم؟" وفي هذا الوقت، لا يمكن النظر إلى هذه العملية إلا من منظور السؤال "ما الذي يمكننا أن نفعله من أجل بعضنا البعض؟" وحتى رغم أن البلدان النامية تحتاج إلى روابط عالمية لإحراز تقدم، فإن المسألة المطروحة الآن ليست إقناع وزراء مالية البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي لا تتوافر لديها موارد مالية كافية، بأن تبسط أيديها قليلا ولكن بمعالجة مجموعة من المشكلات العالمية التي لا يمكن أن تحل إلا بدعم من العالم النامي.

ولنأخذ التجارة مثالا؛ فإذا نظرت إلى الأماكن التي تقوم البلدان الصناعية بتصدير منتجاتها إليها، فستجد أنها بلدان العالم النامي. فثلاثة أخماس مجموع الصادرات الأمريكية يذهب إلى البلدان ذات الدخل المنخفض والبلدان ذات الدخل المتوسط. ولم تتعاف شركة تصنيع السيارات الأمريكية جنرال موتور من آثار الأزمة المالية العالمية إلا بسبب الصادرات: ففي عام ٢٠٠٩، باعت الشركة في الصين نفس عدد السيارات التي باعتها في الولايات المتحدة. وماذا

الطريقة الوحيدة لوقف تفشي الأوبئة الجديدة في عالم تسوده العولمة هو التصدي لها على وجه السرعة متى ظهرت

عن المالية العامة؟ وفي عام ٢٠٠٠، بلغ متوسط الدين الخارجي في البلدان النامية نحو ٨٣٪ من إجمالي الناتج المحلي، وظلت نسب الدين الخارجي إلى إجمالي الناتج المحلي أعلى من ٥٠٪ في ثلثي تلك البلدان. وبحلول عام ٢٠١١، انخفض متوسط الدين الخارجي إلى ٤٢٪، وكان لدى بلد واحد من ثلاث بلدان نسبة أعلى من ٥٠٪. وأسهم ذلك التحسن في حالة المالية العامة بصورة كبيرة في قدرة المؤسسات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي على تركيز مواردها واهتمامها أثناء الأزمة على بلدان غنية مثل اليونان وآيرلندا والبرتغال.

أو انظر إلى الصحة؛ فلو لم تكن بلدان غرب إفريقيا، بما في ذلك نيجيريا والسنغال، قد أوقفت تفشي فيروس إيبولا ووصل الوباء إلى لاغوس وداكار وغيرهما من المدن، لكانت التكلفة العالمية هائلة من حيث تعطيل التجارة والسفر — إضافة إلى مأساة فقدان الأرواح. وتشير تقديرات البنك الدولي إلى أنه في حالة تفشي وباء الأنفلونزا

طلاب ينتظرون وجبة الغداء المقدمة في المدرسة، مقاطعة أودومكساي، لاوس.

بصورة حادة فيمكن أن تبلغ تكلفة ذلك على العالم ٣ تريليونات دولار أمريكي، لأسباب يعزى أغلبها إلى تعطيل التجارة — وإذا كان المرض أكثر فتكا تكون التكلفة أعلى. والطريقة الوحيدة لوقف تفشي الأوبئة الجديدة في عالم تسوده العولمة هو التصدي لها على وجه السرعة متى ظهرت، ويعني ذلك وجود نظم صحية محلية قوية.

ثم هناك مسألة الهجرة: وقد اعتمد النمو في قطاع تكنولوجيا المعلومات في الهند على نقل المهارات من الولايات المتحدة، لكن نمو الولايات المتحدة الأمريكية يعتمد على المهاجرين، الذين يمثلون نحو ربع الطلبات المقدمة للحصول على براءات اختراع في البلد. وتعتمد الصحة في الولايات المتحدة على بقية العالم، ليس فقط بسبب تهديد الأوبئة، ولكن لأن خمس الممرضات اللاتي يعملن في الولايات المتحدة حصلن على تعليمهن في الخارج. ومع شيخوخة السكان في العالم الصناعي، سيزداد طلبه على المهاجرين.

وأخيرا، عندما يتعلق الأمر بالاستمرارية، فإن العالم النامي بالفعل هو الطرف الفاعل الرئيسي: وسرعان ما سيكون مسؤولا عن ثلثي انبعاثات ثاني أكسيد الكربون السنوية وهو موطن الجزء الأكبر من التنوع البيولوجي للكوكب.

ولا يزال عدد مفرط من الأطفال يتوفون بسبب أمراض يمكن بسهولة الوقاية منها؛ وكثير ممن يبقون على قيد الحياة منهم تخذلهم مدارس لا تعلم شيئا واقتصادات لا توفر وظائف جيدة ومرافق خدمية لا يمكن الاعتماد على خدماتها من المياه والكهرباء. إلا أن تقدمنا العالمي لمكافحة تلك السلبيات منذ مطلع الألفية كان رائعا. ومن شأن تسارع وتيرة التقدم على مدى السنوات الخمس عشرة القادمة أن يعود على العالم بمنافع لا حصر لها — على نحو قابل للاستمرار على مدى القرون القادمة. ولهذا السبب نحتاج جميعا إلى التوصل إلى اتفاق عالمي قوي بشأن التمويل في مؤتمر أديس أبابا خلال هذا الصيف، يتبعه اتفاق حاسم بشأن المناخ في باريس. وثمة أهمية متزايدة للتعاون العالمي لإحراز تقدم في التنمية المستدامة. وبدون هذا التعاون، لن تعدو جميع الكلمات المعسولة التي ستقال والأهداف الكبيرة بشأن التقدم التي ستعلن في الدورة المقبلة للجمعية العامة في نيويورك أن تكون مجرد كلام في الهواء وحبر على ورق. ■

تشارلز كيني زميل أول في مركز التنمية العالمية ومؤلف كتاب "الجوانب الإيجابية في العالم غير المتقدم: لماذا يكون صعود الباقين في صالح الغرب" (The Upside of Down: Why the Rise of the Rest Is Great for the West)..

المراجع:

Friedman, Howard, 2013, "Causal Inference and the Millennium Development Goals (MDGs): Assessing Whether There Was an Acceleration in MDG Development Indicators Following the MDG Declaration," MPRA Paper No. 48793 (Munich: Munich Personal RePEc Archive).

Kenny, Charles, with Sarah Dykstra, 2013, "The Global Partnership for Development: A Review of MDG 8 and Proposals for the Post-2015 Development Agenda," CGD Policy Paper 026 (Washington: Center for Global Development).

Summers, Lawrence H., and Lant Pritchett, 2014, "Asiaphoria Meets Regression to the Mean," NBER Working Paper No. 20573 (Cambridge, Massachusetts: National Bureau of Economic Research, October).